

## منطقة التجارة الحرة القارية فرصة نادرة لعرب أفريقيا



رياض بوعزة  
صحافي تونسي

الاستغلال الأمثل للموقع الاستراتيجي لكل دولة.

إذا ما استغنيا السودان وليبيا، اللتين تعيشان وضعاً سياسياً وأمنياً واقتصادياً متقلبا، ستكون دول شمال أفريقيا، وهي مصر وتونس والمغرب، الأكثر نشاطاً على حوض المتوسط، أبرز المستفيدين من المنطقة الحرة الأفريقية، ودرجة أقل الجزائر والسودان وليبيا وموريتانيا وجيبوتي والصومال. اللافت أن تونس برقعتهما الجغرافية الصغيرة قد تكون الدولة العربية الأكثر استفادة من المنطقة كونها البلد الوحيد المنضوي تحت راية سيدياو بوصفها عضوا مراقبا، وكوميسا بوصفها عضوا قارا انضم حديثا للمجموعة، وهو ما يعني أنها في طريق مفتوح لتعزيز قدراتها الاقتصادية في السنوات القادمة.

لكن المشكلة الأبرز أمام تونس قبل تحقيق طموحاتها تتمثل في جدية الدولة لتبسيط قوانين التجارة البينية والاستثمار أكثر ما يمكن، وانتظار استقرار ليبيا المنهكة اقتصاديا، حيث انعكست الاضطرابات العسكرية على استدامة فتح المعابر الحدودية بين البلدين، ما قلص من حجم المبادلات التجارية.

أما مصر، أكبر سوق استهلاكي عربي في أفريقيا، فلديها إصرار كبير على تنمية العلاقات التجارية والاستثمارية مع دول القارة انطلاقا من رئاستها للاتحاد الأفريقي خلال دورته الحالية، في ظل دعمها للمساعي نحو التكامل الشامل، التي يتبناها الاتحاد بالتعاون مع التكتلات الاقتصادية الأفريقية.

حرص القاهرة لإنجاح إنشاء المنطقة يستند على رؤيتها المتعلقة بضرورة توفير فرص اقتصادية حقيقية لرواد الأعمال والمستثمرين داخل القارة وتحرير التجارة بصورة مرضية لطموحات الشعوب الأفريقية، مع مراعاة خصوصية الصناعات الناشئة وذات الأهمية الاستراتيجية، بما يسمح بمواجهة تحديات المنافسة على الأسواق العالمية.

القضية الأكثر إثارة للاهتمام ستكون تلك المتعلقة بين المغرب والجزائر، إذ كيف سيتمكن البلدان المغلقة حدودهما منذ قرابة ربع قرن من فك شفرة المنطقة الأفريقية الحرة وإنهاء الجمود التجاري بينها بسبب الخلافات السياسية حول قضية الصحراء المغربية.

ولئن سعت الرباط لإنهاء الخلاف مع جارتها المنتجة للنفط بعد أن قدم العاهل المغربي الملك محمد السادس في نوفمبر الماضي مبادرة تتمثل في إحداث آلية للحوار المباشر بين البلدين وفتح الحدود البرية المغلقة منذ 1994، إلا أن الجزائر المتأزمة اقتصاديا لا تزال مترددة بسبب دعمها لجبهة البوليساريو.

ولكن مع ذلك، فإن انضمام المغرب لمجموعة سيدياو كخيار استراتيجي قد يكون حافزا لتعزيز المبادلات التجارية مستقبلا ضمن المنطقة الحرة القارية وفتح سوقها أمام البضائع القادمة من بلدان أفريقيا. ومن الواضح أن الجهود التي تبذلها الدولة لذلك أكبر في ظل سعيها لأن تكون مركزا للتجارة في غضون سنوات.

وسيكون أمام الجزائر، مثلها مثل ليبيا والسودان، طريق طويل للانحياز بركب كل من مصر وتونس والمغرب في المستقبل إذا تمكنت من الاستقرار وإجراء إصلاحات تشريعية وتنظيمية تساعدها على الاندماج في المنطقة الحرة القارية.

وتبقى طموحات بقية الدول العربية قائمة، فجيوتي إحدى دول القرن الأفريقي تسعى لأن تكون مركزا لتسويق البضائع الأفريقية إلى بقية القارات، خاصة بعد أن دشنت صيف العام الماضي المرحلة الأولى من أكبر منطقة تجارة حرة في أفريقيا حتى الآن للاستفادة من موقعها الاستراتيجي على أحد أكثر ممرات الملاحة التجارية نشاطا في العالم.

أما جارتها الصومال فيبدو أنها لم تستعد على النحو الأمثل لفتح أسواقها أمام التجارة الأفريقية واستقطاب المستثمرين نظرا للقوانين المترهلة وتركيز الدولة على مكافحة الإرهاب الذي دمر اقتصادها ولم يترك لها مجالا للبحث عن متنفس يجعلها تتفكر في اغتنام هذه الفرصة لإنعاش نموها.

رغم العقبات والتحديات المختلفة، التي تعترض دخول المنطقة التجارية الحرة الأفريقية العمل فعليا، إلا أنها تمثل فرصة تاريخية نادرة لبلدان القارة وخاصة الدول العربية للخروج من شرقة الاقتصاد المتردي، الذي دفع معظمها إلى تدبيل قائمة العالم من حيث مستويات المعيشة وتصدرها للائحة البلدان الأكثر فقرا.

بعد ماراتون شاق امتد لنحو عقدين من الزمن، اتخذ الاتحاد الأفريقي خطوة كبيرة تعد بثورة في المبادلات البينية بين الدول الأعضاء بفتح أبواب التجارة الحرة على مصراعها بين جميع دول القارة اعتبارا من منتصف العام المقبل.

هذه الاتفاقية، التي وقعت عليها 54 دولة من أصل 54، ولم يصادق عليها حتى الآن سوى 25 بلدا، تنص على إزالة الحواجز الجمركية تدريجيا والعمل على تحفيز المستثمرين الأفارقة لضخ رؤوس الأموال خارج بلدانهم والدخول في شراكات بين المؤسسات الاقتصادية لتعزيز التجارة البينية في سوق يقدر حجمها بـ 3.4 تريليون دولار.

أدوات الاتفاقية ترتكز على عوامل تشمل قواعد المنشأ ومنصة إلكترونية للعروض الجمركية والإشعار والمتابعة وإزالة كافة الحواجز المعيقة واعتماد نظام أفريقي للدفع والتسوية الرقمية ثم تأسيس مرصد التجارة الأفريقية.

العديد من المؤشرات تؤكد أن المنطقة الحرة الأفريقية تعد أكبر منطقة للتجارة الحرة على مستوى العالم منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية في 1995، حيث سيكون التكتل الاقتصادي الجديد سوفا مفتوحة لأكثر من 1.2 مليار مستهلك، وبالتالي فإن نجاحها رهين باتباع نموذج مشترك للتكامل ووضع الخلافات السياسية جانبا.

حسب المحللين، تنفيذ بنود الاتفاقية وإنشاء المنطقة سيأخذ على الأرجح عدة سنوات، كما أن نجاح المشروع يتوقف على حد بعيد على إزالة العقبات غير الضريبية مثل الفساد وترهل البنى التحتية وفترة الانتظار على العقود.

وتشير دراسات اقتصادية إلى أن أفريقيا ستكون في السنوات القادمة أهم الأسواق الواعدة في العالم، بينما لا يتجاوز حاليا حجم المبادلات التجارية البينية نسبة 11 بالمئة فقط بين دول القارة.

ولنجاح التجربة يراهن الاتحاد الأفريقي على إدماج أربعة تكتلات اقتصادية، وهي السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) ومجموعة تنمية أفريقيا الجنوبية ومجموعة شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (سيدياو)، في كيان واحد. دخول العمل بالاتفاقية بعد عام من الآن يبدو خيرا سارا لحكومات لطالما حاولت وضع مشكلاتها جانبا والانطلاق في بداية اقتصادية جديدة، لكن من الواضح أن هناك تحديات تواجه إنشاء المنطقة تتعلق بمسائل مرتبطة بالجمارك والتجارة العابرة للحدود وتباين الأسعار والبعض من المشكلات الفنية، التي قد لا تتناسب مع بعض الدول في القارة.

التساؤل الأكبر يتمحور حول كيف يمكن لحكومات الدول العربية في أفريقيا أن تستفيد من هذه التجربة بكل ما تحمله من إمكانيات واعدة لإنعاش اقتصادات دولها الهشة وإيجاد بيئة تجارية واستثمارية مليئة بالمحفزات مع



في وداع أسعار الوقود الرخيصة

## تحرك سعودي جديد لاستكمال تحرير أسعار الوقود

### زيادة أسعار البنزين تخفف ضغوط أعباء بند دعم الطاقة في الموازنة

من شأنها تعزيز معدل النمو المتراجع جراء انخفاض أسعار النفط، كما أنها ستساعد في ترشيد الاستهلاك الذي وصل إلى مستويات مرتفعة. وتشير تقديرات صندوق النقد إلى أن السعودية تتفق قرابة 107 مليارات دولار على الدعم، منها 86 مليار دولار على الوقود ونحو 10 مليارات على الغاز.

وتهدف الرياض من وراء تلك الإجراءات أيضا إلى ترشيد هدر المال والاستهلاك المفرط للوقود، الذي يعد الأعلى في العالم، مع العمل على تنويع إيرادات الموازنة وفق برنامج التحول الوطني ورؤية 2030.

وفي حال تنفيذ خطوة تحرير أسعار الوقود، ستكون السعودية خامس دولة عربية قد انتهت وبشكل كامل من مشكلة الدعم الحكومي لبند الوقود. وكانت الإمارات أول دولة تحرر أسعار الوقود وفقا للأسعار العالمية منذ أغسطس 2015 وقد تبعها كل من المغرب وسلطنة عمان في وقت لاحق ثم مصر، التي أعلنت الأسبوع الماضي أنها اتخذت هذا القرار، فيما اتخذت الدول العربية الأخرى إجراءات متباينة لخفض الدعم الحكومي.

وتهدف الرياض من وراء تلك الإجراءات أيضا إلى ترشيد هدر المال والاستهلاك المفرط للوقود، الذي يعد الأعلى في العالم، مع العمل على تنويع إيرادات الموازنة وفق برنامج التحول الوطني ورؤية 2030.

وفي حال تنفيذ خطوة تحرير أسعار الوقود، ستكون السعودية خامس دولة عربية قد انتهت وبشكل كامل من مشكلة الدعم الحكومي لبند الوقود. وكانت الإمارات أول دولة تحرر أسعار الوقود وفقا للأسعار العالمية منذ أغسطس 2015 وقد تبعها كل من المغرب وسلطنة عمان في وقت لاحق ثم مصر، التي أعلنت الأسبوع الماضي أنها اتخذت هذا القرار، فيما اتخذت الدول العربية الأخرى إجراءات متباينة لخفض الدعم الحكومي.

وتهدف الرياض من وراء تلك الإجراءات أيضا إلى ترشيد هدر المال والاستهلاك المفرط للوقود، الذي يعد الأعلى في العالم، مع العمل على تنويع إيرادات الموازنة وفق برنامج التحول الوطني ورؤية 2030.

وتهدف لتقليص النمو المتسارع في الاستهلاك المحلي وضمان الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتعزيز استدامتها. وتشير تقارير محلية إلى أن الأسعار المنخفضة للوقود تشجع الكثير من السعوديين على الإسراف وترك سياراتهم تعمل في الصيف لإبقاء المصورة باردة.

وبدأت السعودية منذ 2015 تنفيذ زيادة متسارعة في أسعار الطاقة، بالزامن مع هبوط سعر برميل النفط من متوسط 112 دولارا في 2014، واتخاذها خطوات لتعديل الأسعار قرب الأسعار العالمية.

ويقول محللون إن السعودية نجحت حتى الآن في تحويل أزمة تراجع أسعار النفط إلى فرصة ذهبية لإجراء إصلاحات لم تكن في الحسبان قبل تلك الأزمة. وترتفع أسعار تصدير النفط من السعودية إلى الأسواق العالمية. وأكدت أن الجهات الرقابية تقوم بمراقبة الأسواق لضمان تطبيق الأسعار وعدم التلاعب بها وعدم انقطاع الإمدادات، كما حذرت من تطبيق عقوبات بحق كل من يرفع الأسعار بأكثر من السعر المعلن أو يتوقف عن توفير المنتجات وفق المعايير الجديدة.

وأعلنت السعودية لأول مرة مطلع العام الماضي عن زيادات كبيرة في أسعار البنزين بنسب تراوحت بين 83 إلى 127 بالمئة. ويوقع خبراء أن يوفر خفض الدعم للبنزين على الدولة نحو 8 مليارات دولار سنويا، فزيادة أسعار الوقود خطوة

اتخذت السعودية خطوة جديدة لاستكمال خطط تحرير أسعار الوقود في إطار خطط الإصلاح الاقتصادي بالإعلان عن زيادات جديدة في أسعار البنزين، في مسعى نحو خفض الدعم الحكومي بهدف تعزيز استدامة التوازنات المالية بعيدا عن تذبذبات أسعار النفط.

الرياض - عززت الحكومة السعودية من خطواتها باتجاه تحرير أسعار الوقود بهدف التخلص من أعباء هذا البند في الموازنة العامة للدولة الخليجية. وأعلنت شركة أرامكو عن تنفيذ زيادة على أسعار البنزين المباع في السوق المحلية بنسب تتراوح بين 3.6 و6.25 بالمئة، في حين تركزت أسعار الديزل والكيروسين دون تغيير.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية للشركة قولها في بيان إن سعر لتر البنزين 91 أوكتان صعد بنسبة 6.25 بالمئة إلى 1.53 ريالاً (0.4 دولار)، صعودا من 0.38 دولارا سابقا. كما ارتفعت أسعار البنزين 95 أوكتان بنسبة 3.6 بالمئة إلى 2.18 ريالاً (0.58 دولارا) صعودا من 0.56 دولارا سابقا. وأرجعت أرامكو، أكبر كيان منتج للنفط في العالم، زيادة أسعار البنزين إلى خطط تنفيذها لإصلاح أسعار الطاقة المباع في السوق المحلي.

ورغم أن الشركة لم تذكر تفاصيل إضافية حول الأسعار الجديدة، إلا أنها تشمل على الأرجح ضريبة القيمة المضافة، التي بدأ العمل بها لأول مرة مطلع العام الماضي. ولطالما أكدت أرامكو أنها مستمرة في العمل بكامل طاقتها التشغيلية وشبكات إمدادها لدعم السوق المحلية بجميع

احتياجاتها من المنتجات البترولية وأنها وضعت جميع الآليات والأنظمة اللازمة لتطبيق ما تم اعتماده بخصوص التسعير الجديدة. كما طالبت جميع زبائنها من موزعين وأصحاب محطات وقود بضرورة الالتزام الكامل بالأنظمة المعلن عنها بما يخدم الجميع ويضمن وصول المنتج للمستهلك النهائي.

وكانت آخر زيادة في أسعار البنزين قد تم تطبيقها قبل ثلاثة أشهر، وقد قالت الحكومة حينها إن الأسعار قابلة للتغيير ارتفاعا أو انخفاضاً تبعاً للتغيرات في أسعار تصدير النفط من السعودية إلى الأسواق العالمية.

وأكدت أن الجهات الرقابية تقوم بمراقبة الأسواق لضمان تطبيق الأسعار وعدم التلاعب بها وعدم انقطاع الإمدادات، كما حذرت من تطبيق عقوبات بحق كل من يرفع الأسعار بأكثر من السعر المعلن أو يتوقف عن توفير المنتجات وفق المعايير الجديدة. وأعلنت السعودية لأول مرة مطلع العام الماضي عن زيادات كبيرة في أسعار البنزين بنسب تراوحت بين 83 إلى 127 بالمئة.

ويأتي التحرك الأخير منسجما مع خطة برنامج التوازن المالي لتصحيح أسعار المشتقات النفطية المحلية، التي

وأكدت الهيئة في تقرير أصدرته أمس بعنوان "إجراءات الهيئة ومبادراتها للنهوض بقطاع الأوراق المالية بالدولة إلى مضاف نظيره في الأسواق المتقدمة" أنه والتزاما منها بالأجندة الوطنية، فقد أطلقت حزمة مبادرات وأصدرت قرارات وأنظمة بغية القيام بالجزء المنوط بها في تنفيذ هذه الأجندة.

ونفذت الهيئة خلال السنوات الأخيرة مشاريع قائمة على الابتكار وكذلك تمكين المواطنين وتدريبهم وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة والحوكمة الإلكترونية وعلى نحو يساهم في تقنين النفقات والوصول إلى أعلى مستويات الكفاءة التشغيلية. كما عملت على تطوير قطاع الأوراق المالية بإصدار قرارات وأنظمة تمكن الصناعة المالية من تقديم

## الإمارات تسعى لدخول تصنيف أسواق المال المتقدمة

الحالية، ويجري العمل بشكل حثيث على استكمالها. وعلى صعيد مواز، تعمل الهيئة على توليد علاقاتها بشركات استراتيجية مع الصناعة المختلطة بالأسواق والشركات المرخصة من الهيئة والشركات المدرجة والمناطق الحرة والخبراء الدوليين. وكانت الهيئة قد أسست المجلس الاستشاري لسوق رأس المال بهدف التوصل إلى الحلول وخطط العمل التي تترجم إلى خارطة طريق قابلة للتنفيذ للتعامل مع مثل هذه القضايا. وعلاوة على ذلك، ضاعفت الهيئة من اجتماعات المجلس الاستشاري، الذي يضم خبراء أسواق رأس المال في أوروبا والأميركيتين وآسيا من رؤساء هيئات وأعضاء في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية الدولية (ايوسكو).

وأكدت الهيئة في تقرير أصدرته أمس بعنوان "إجراءات الهيئة ومبادراتها للنهوض بقطاع الأوراق المالية بالدولة إلى مضاف نظيره في الأسواق المتقدمة" أنه والتزاما منها بالأجندة الوطنية، فقد أطلقت حزمة مبادرات وأصدرت قرارات وأنظمة بغية القيام بالجزء المنوط بها في تنفيذ هذه الأجندة. ونفذت الهيئة خلال السنوات الأخيرة مشاريع قائمة على الابتكار وكذلك تمكين المواطنين وتدريبهم وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة والحوكمة الإلكترونية وعلى نحو يساهم في تقنين النفقات والوصول إلى أعلى مستويات الكفاءة التشغيلية. كما عملت على تطوير قطاع الأوراق المالية بإصدار قرارات وأنظمة تمكن الصناعة المالية من تقديم

أبوظبي - يتصدر موضوع تحويل الأسواق المالية في دولة الإمارات من ناشئة إلى متكاملة أو متقدمة، قائمة الأهداف الاستراتيجية التي تعمل على تنفيذها هيئة الأوراق المالية والسلع. ويجري حاليا بموجب هذا المشروع تحويل الأسواق إلى ذاتية التنظيم وفق ضوابط قانونية مع الإبقاء على اختصاص الهيئة في التنظيم السيادي المتكامل بمبادئ المنظمات الدولية المتخصصة. وكانت تحضيرات الهيئة للدورة الاستراتيجية، التي تنفذها للأعوام المتعددة بين 2017 و2021 قد بدأت مبكرا منذ 2016، حيث ارتكزت على مبادئ عدة يأتي في مقدمتها الابتكار والكفاءة والتكامل في تطوير المنتجات وتقديم الخدمات وفق المعايير الدولية.